

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

تقريرٍ مقدّم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عملاً بالإجراءات ٥ و ٢٠، و ٢١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - طبقاً لما نصّت عليه خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تعمل حكومات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على تنفيذ الإجراءات ٥ ويقضي "بمواصلة تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة" وإصدار القوانين الوطنية بشأن تعهداتنا بموجب الإجراءات ٥ وغير ذلك من التعهدات إزاء لجنة ٢٠١٤ التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمن إطار مشترك يتسق مع الإجراءات ٢٠ و ٢١.

٢ - ويذكر الإجراءات ٢١ "أنه باعتبار ذلك تدبيراً لبناء الثقة، تشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الموافقة بأسرع ما يمكن على شكل موحد للإبلاغ وعلى تحديد الفترات الزمنية الملائمة للإبلاغ بغرض المبادرة الطوعية إلى تقديم معلومات معيارية في هذا الشأن دون مساس بالأمن الوطني". أما الإطار الذي نستخدمه لتقاريرنا الوطنية فيشمل الفئات المشتركة من المواضيع التي يتم في ظلها الإفادة عن المعلومات ذات الصلة. وهو يتعامل مع جميع الأسس الثلاثة التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣ - ونحن نشجع جميع الدول الأطراف على أن تقدّم تقارير مماثلة بما يتسق مع الإجراءات ٢٠.



الفرع أولاً: الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بترع السلاح

٤ - ترى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية الذي تقوم عليه الجهود العالمية الرامية للتوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ونحن ملتزمون بإزاء عملية الخطوة - خطوة التي تم إقرارها على أساس توافق الآراء في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي مع إعادة التأكيد عليها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠.

١٩ سياسات الأمن الوطنية والمبدأ والأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية

المبدأ النووي

٥ - يعمل الكتاب الأبيض لعام ٢٠٠٦ المعنون "مستقبل الردع النووي للمملكة المتحدة"^(١) بصيغته المعدلة من خلال استعراض عام ٢٠١٠ للدفاع والأمن الاستراتيجي^(٢)، على طرح سياستنا الراهنة بشأن الردع النووي إضافة إلى قدرتنا وهيكل القوة الذي تقوم عليه. كما يوضح أننا لن نحتفظ سوى بالحد الأدنى من الردع النووي القابل للتصديق، على أن يتم ذلك في ظل السيطرة السياسية الكاملة التي تمارس على شكل دوريات بحرية متواصلة تقوم بما غواصة من طراز فانغارد وتحمل القذائف التسيارية من طراز ترايدنت مع أقل عدد ممكن من الرؤوس الحربية منذ استهلال قدرتنا في مجال الغواصات ذات المحرك النووي المسلحة بالقذائف التسيارية في عقد الستينيات من القرن العشرين.

٦ - ونحن نعتقد أن أصبحنا نمتلك بالفعل أقل عدد من مخزونات الرؤوس الحربية النووية بين صفوف الدول المعترف بأنها حائزة للأسلحة النووية. كما أننا الطرف الوحيد الذي قام بتخفيضها إلى نظام ردع وحيد منذ سحب عنصرنا الجوي في أواخر عقد التسعينيات الماضي.

سياسة العمليات

٧ - ما برحت المملكة المتحدة واضحة في أننا لن ننظر في أمر استخدام أسلحتنا النووية إلا في ظل ظروف متطرفة تدعو للدفاع عن النفس بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في منظمة

(١) <http://www.gov.uk/government/publications/the-future-of-the-united-kingdoms-nuclear-deterrent-defence-white-paper-2006-cm-6994>

(٢) <http://www.gov.uk/government/publications/the-strategic-defence-and-security-review-securing-britain-in-an-age-of-uncertainty>

حلف شمال الأطلسي (الناتو). وفيما نظل غير محددين عن عمد بشأن متى وكيف نستخدمها على وجه التحديد وبأي حجم نراه فقد طرحنا بعض المحددات في هذا الخصوص.

٨ - ففي استعراض ٢٠١٠ للدفاع والأمن الاستراتيجي شددت المملكة المتحدة على تأكيدها الخاص بالأمن السليبي حين ذكرت المملكة المتحدة أنها لن تستخدم، ولن تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ولدى إصدار هذا الضمان أكدنا على الحاجة إلى الالتزام والامتثال بشكل عالمي شامل بمعاهدة عدم الانتشار، فيما نوّهنّا بأن هذا الضمان لن ينطبق على أي دولة تمارس انتهاكاً مادياً لهذه الالتزامات بعدم الانتشار. كما لاحظنا أنه فيما لا يلوح حالياً أي تهديد مباشر للمملكة المتحدة، أو لمصالحها الحيوية من جانب الدول التي تعمل على تطوير قدرات تتعلّق بأسلحة أخرى للدمار الشامل، ومن ذلك مثلاً المجال الكيميائي والبيولوجي، فنحن مع ذلك ما زلنا نحتفظ بالحق في إعادة النظر في هذا الضمان إذا ما فرضه في المستقبل تهديد أو تطوير أو نشر لهذه الأسلحة.

٩ - وتوخياً لمصالح الأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، اتخذت المملكة المتحدة خطوات تقضي بخفض الوضع التشغيلي لنظام الردع لدينا. فالأسلحة النووية للمملكة المتحدة ليست موضوعه في حال إنذار مرتفع ولا في موقف تأهب من أجل "الانطلاق لدى الإنذار". وتعمل غواصة الدوريات بشكل روتيني على أساس الإخطار بإطلاق النيران" الذي يتم قياسه في أيام وليس في دقائق على نحو ما كان عليه الحال على مدار الحرب الباردة. ولم تعد القذائف موجّهة إلى أي بلد (لم تعد مصوبة نحو هدف معين منذ عام ١٩٩٤) وهذا الوضع تم تدارسه ومن ثم إعادة التأكيد عليه خلال الأعمال المتصلة بالكتاب الأبيض لعام ٢٠٠٦. ونحن نعتقد أن من شأن هجوم نووي تتعرض له المصالح الحيوية للمملكة المتحدة أن يلقي ردعاً من خلال إثبات قدرتنا عملياً على الاستجابة في ظل أي ظروف بدلاً من الاقتصار فقط على قدرة للرد السريع. وليس هناك أي دافع فوري يدعو إلى تحريك الزناد في ظل موقفنا المعتاد للعمليات.

١٠ - كذلك فإن أمن وسلامة أسلحتنا النووية يحظيان بأعلى الأولويات على الإطلاق، ويتسقان بشكل كامل مع التزاماتنا المتعهد بها في إطار اتفاقات عدم الانتشار. وهناك ترتيبات حازمة متخذة بالنسبة للسيطرة السياسية على الرادع النووي الاستراتيجي للمملكة المتحدة. ويوجد عدد من الضمانات التكنولوجية والإجرائية المطروحة في صميم الرادع النووي للمملكة المتحدة بما يحول دون أي عملية إطلاق غير مأذون بها لصواريخنا من طراز ترايدنت.

١١ - وأخيراً فما زالت المملكة المتحدة تلتزم بوقف اختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية منذ عام ١٩٩١.

٢٠ ' الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة النووية (بما في ذلك نزع السلاح النووي) والتحقق

حجم المخزون

١٢ - توصلت المملكة المتحدة إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في مخزونها من الأسلحة النووية. وعندما بلغت مخزونات المملكة المتحدة أقصاها في أواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين كان لدى المملكة المتحدة قيد الخدمة ٤٠٠ من الرؤوس الحربية عبر ٥ أنواع. ومنذ مؤتمر ٢٠١٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار قررت المملكة المتحدة من جانب واحد خفض مخزونها من الرؤوس الحربية النووية على النحو الوارد بشكل عام في الاستعراض الاستراتيجي. ونحن اليوم نملك أقل من ٢٢٥ من الرؤوس الحربية وكلها من نوع واحد. كما أننا ملتزمون بخفض هذا الحد الأقصى من المخزون بحيث لا يزيد على ١٨٠ بحلول منتصف عشرينيات القرن الحادي والعشرين، بشرط أن لا تزيد الرؤوس الحربية المتاحة للتشغيل على ١٢٠. وهذا هدف تسعى المملكة المتحدة باضطراد إلى تحقيقه. وجميع المواد النووية التي لم تعد ضرورية للأغراض العسكرية تم وضعها تحت الضمانات الدولية. كما أننا ملتزمون بخفض عدد الرؤوس الحربية الموزعة من ٤٨ إلى ٤٠ لكل غواصة محرك نووي مسلحة بالقذائف التسيارية وبذلك فكل غواصة سوف تضم حينئذ ثمان قذائف تسيارية عاملة من طراز ترايدنت.

التحقق

١٣ - وضع وإقرار تدابير فعالة للتحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية سوف يشكل شرطاً مسبقاً ومهماً من أجل الوفاء بأهداف المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتشكل مبادرة المملكة المتحدة - النرويج مثلاً على البحوث القيادية في العالم التي تضطلع بها المملكة المتحدة للتصدي لبعض التحديات التقنية والإجرائية التي ينطوي عليها التحقق الفعال من تفكيك الرؤوس الحربية. وفي عام ٢٠١٢ استضافت المملكة المتحدة اجتماعاً بشأن التحقق تم على مستوى خبراء الدول الخمس من أجل مناقشة الدروس المستفادة حتى الآن من مبادرة المملكة المتحدة - النرويج.

١٤ - ونحن نعيش في العقد الثاني من شراكة فعالة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال بحوث الرصد والتحقق. ويتيح لنا برنامجنا المشترك في مجال التعاون التقني أن نطبق السياسات

والتكنولوجيا والخبرة البرنامجية وصولاً إلى طرح وتقييم النهج المستهدفة للتخفيضات وعمليات الرصد الشفافة للرؤوس الحربية النووية والمواد الانشطارية والمرافق ذات الصلة، لصالح المبادرات الممكنة اتخاذها في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار. ويضطلع الخبراء التقنيون بالأنشطة ذات الصلة، ويتفاسمون المعلومات للوقوف على التحديات الأساسية والصعبة الماثلة في مجال الرصد والتحقق مع التصدي لها والعمل على دمج النهج الممكنة اتباعها بالنسبة إلى الرصد والشفافية فيما يتصل بالحد من الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أجرت المملكة المتحدة والصين زيارتي تبادل في المجال التقني وسوف تواصلان استكشاف عمليات التواصل التعاونية في مجالات الحد من الأسلحة وبحوث التحقق.

٣٣ تدابير الشفافية وبناء الثقة

١٥ - من خلال الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن والوثائق الأخرى أعلنت المملكة المتحدة بصورة اختيارية الأعداد القصوى لمخزونها من الرؤوس الحربية وأعداد الرؤوس الحربية قيد التشغيل.

١٦ - كما أعربنا في محافل عديدة عن دعمنا غير المشروط لخطة عمل ٢٠١٠. واتساقاً مع هذا التأييد تشارك المملكة المتحدة بصورة فعالة في اجتماعات العمل المنتظمة للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، حيث يتواصل حوارنا المشترك بشأن نزع السلاح واستعراض التقدم نحو الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر ٢٠١٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وقد عقدت المملكة المتحدة أول اجتماع للدول الخمس في عام ٢٠٠٩ وهي تتطلع إلى بدء الدورة الثانية من المؤتمرات قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥.

١٧ - وتنشط المملكة المتحدة في الترويج لأعمالها المتصلة بمبادرة المملكة المتحدة - الترويج بين صفوف الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، بما في ذلك استضافة حلقة عمل مشتركة بين المملكة المتحدة والترويج تضم ١٢ من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إضافة إلى فعاليات جانبية عقدت في إطار اللجان التحضيرية لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار في أعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وسوف تعقد فعالية جانبية أخرى خلال انعقاد اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤.

المعجم النووي

١٨ - تعمل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بقيادة الصين، على وضع معجم بالمصطلحات النووية للمساعدة على أن يسود بين الدول فهم لدى مناقشة الأمور

ذات الصلة. وقد دُعِمت المملكة المتحدة بقوة إعداد هذا المعجم وهي تتطلع إلى استخدام هذا الدليل المتعدد اللغات في أعمال المستقبل.

٤٤٠ المسائل الأخرى ذات الصلة

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١٩ - تعترف المملكة المتحدة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها عنصراً رئيسياً لهيكل نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وهي تكفل الدعم الواسع النطاق من الناحيتين التقنية والسياسية للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتضم المملكة المتحدة مركز البيانات الوطني للمملكة المتحدة وجهاز Eskdalemuir لمعالجة صفائف الاهتزازات الأرضية وعدداً من محطات نُظُم الرصد الدولية في جميع أرجاء المملكة المتحدة إلى جانب واحد من المختبرات العالمية للنويدات المشعة وعددها ١٦ مختبراً تقدّم الدعم التحليلي لنُظُم الرصد النووية. وهذه المرافق تدعمها بحوث متواصلة في عدد من المجالات، وفي مقدمتها ما يتم بواسطة الفريق العدلي المعني بعلم الزلازل التابع لمنشأة البحوث النووية. وبالإضافة إلى ذلك تشارك المملكة المتحدة بصورة فعالة في الاستعدادات المتخذة لإجراء مناورة ميدانية متكاملة في عام ٢٠١٤ يتم في إطارها تقييم قدرة التفيتش الموقعي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢٠ - كما تقوم المملكة المتحدة بدور فعال في الأفرقة العاملة التابعة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا وتقدّم التمويل إلى السير مايكل وستون لرئاسة الفريق الاستشاري الذي يركز على عنصر التمويل. وتكفل أعمالنا لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما تحتاجه من التمويل الضروري ومن وقت للعمل على بناء وصيانة نظام فعال للرصد.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

٢١ - منذ مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ التزمت المملكة المتحدة بوقف إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو في أجهزة التفجير النووية الأخرى. ومنذ ذلك الحين كانت جميع عمليات التخصيب وإعادة المعالجة في المملكة المتحدة تتم طبقاً للضمانات الدولية. ونحن ملتزمون بمتابعة التوصل إلى معاهدة دولية يكون من شأنها إنهاء إنتاج المواد الانشطارية لتلك الأغراض في المستقبل. كما تعهدنا بالتزام في خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن معاهدة عدم الانتشار بأن نبدأ المفاوضات في إطار مؤتمر

نزع السلاح للتوصل إلى معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو في أجهزة التفجيرات النووية الأخرى.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٢ قد أيدت المملكة المتحدة قرار اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين المعنيين بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نأمل أن يعمل هذا الفريق، الذي يسرنا أن يشارك فيه خبير من المملكة المتحدة، على تكميل الجهود المبذولة حالياً من أجل التماس سبيل إيجابي يفضي إلى طرح المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين، المعقودة في الفترة ٣١ آذار/مارس - ١١ نيسان/أبريل، حققت بداية قوية وبناءة في هذه العملية.

الفرع ثانياً: الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتصلة بعدم الانتشار '١' الضمانات

٢٣ - جميع المواد النووية المدنية في المملكة المتحدة تخضع لضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ولأحكام اتفاق الضمانات الثلاثي الذي يضم المملكة المتحدة والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو اتفاق الضمانات المطروح في إطار معاهدة عدم الانتشار. وتنبع الالتزامات المتعلقة بضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، من الفصل السابع (المواد ٧٧-٨٥) من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، التي تقتضي من المفوضية الأوروبية أن تقوم بأمور شتى منها الاطمئنان إلى أن المواد النووية لا يتم تحويلها عن استخداماتها المقصودة على النحو المعلن عنه بواسطة مستخدميها. وهذا يتحقق من خلال:

- اشتراط أن يتولى جميع القائمين على تشغيل المنشآت النووية تزويد المفوضية بالخصائص التقنية الأساسية التي تصف موقع منشأتهم والأنشطة التي تقصد إلى القيام بها؛
- اشتراط أن يحتفظ القائمون بالتشغيل بسجلات المحاسبة المادية النووية مع الإبلاغ عنها؛
- بند يقضي بقيام المفوضية بالتفتيش على المنشآت والسجلات؛
- بند يقضي بفرض جزاءات من جانب المفوضية في حالة مخالفة التزامات الضمانات التي تفرضها المعاهدة. وهذه الجزاءات يمكن أن تتراوح ما بين تحذير خطي منشور إلى سحب المواد النووية ذات الصلة

٢٤ - وترد تفاصيل شروط الإبلاغ المختلفة في لائحة المفوضية (يورأتوم) ٢٠٢/٣٠٥. وهذه الضمانات لا تنطبق على المواد النووية المقصود بها تلبية متطلبات الدفاع.

اتفاق العرض الاختياري للضمانات

٢٥ - دخل اتفاق العرض الاختياري للضمانات، المبرم بين المملكة المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية حيز النفاذ في عام ١٩٧٨. وهو يتيح تطبيق الضمانات على جميع المصادر أو المواد الانشطارية الخاصة في المرافق ذات الصلة أو في أجزاء منها ضمن نطاق المملكة المتحدة، شريطة أن لا تكون الاستثناءات إلا لدواعي الأمن الوطني فقط. وترد تقارير المحاسبة عن المواد النووية بشأن جميع المواد النووية المدنية التي تضمها المرافق في تقارير تقدّم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب الوكالة الأوروبية. وللوكالة الدولية المذكورة أن "تعيّن" أي مرفق أو أي جزء من مرفق من أجل التفيتيش. وفي الوقت الحاضر فثمة تحديد من أجل قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش بعض مستودعات البلوتونيوم في سلافيلد وكذلك مرافق التخصيب بالطرد المركزي للغاز في كاين هرست. ويعطي الاتفاق للمملكة المتحدة الحق في نقل المرافق و/أو سحب المواد النووية من نطاق الاتفاق لدواعي الأمن الوطني. ومع ذلك، ففي إطار استعراض الدفاع الاستراتيجي لعام ١٩٩٨ وافقت المملكة المتحدة على أن عمليات السحب في المستقبل من الضمانات سوف تكون "مقصورة على كميات صغيرة من المواد النووية غير الملائمة لأغراض التفجير" كما تعهدت بنشر المعلومات عن أي من هذه المسحوبات^(٣).

البروتوكول الإضافي

٢٦ - يقوم بروتوكول المملكة المتحدة الإضافي إلى اتفاق العرض الاختياري للضمانات على أساس الاتفاق النموذجي (INFCIRC/540 corr) ويضم تدابير رامية إلى تلبية الأهداف الأساسية للبروتوكولات الإضافية - بمعنى زيادة قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كشف أي مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو زيادة كفاءة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى ذلك يتم التزويد بالمعلومات مع ما يرتبط بذلك من سبل الإتاحة بشأن جميع الأنشطة المتصلة بالبروتوكول التي تتم بالتعاون مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أو تكون متصلة بها أو حيثما تؤدي المعلومات إلى تحسين فعالية أو كفاءة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المملكة المتحدة.

(٣) <http://www.hse.gov.uk/nuclear/safeguards/withdrawals.htm>

٢٣ ضوابط التصدير

قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

٢٧ - عملت المملكة المتحدة جاهدةً على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤) منذ صدوره بالإجماع في عام ٢٠٠٤. وباعتبارها واحداً من نواب رئيس لجنة القرار ١٥٤٠، تعمل المملكة المتحدة مع الدول أعضاء الأمم المتحدة على مؤازرة الجهود الرامية إلى تعزيز التنفيذ العالمي الشامل للقرار. ونحن نعمل في توافق ومن خلال المنظمات والمبادرات الدولية، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشراكة العالمية لمجموعة الثمانية، على تقديم الدعم التقني والمالي من أجل التوصل إلى تحسينات عملية فيما يتصل بتأمين المواد والمعارف والدراية التقنية في البلدان الشريكة، وفي سبيل تيسير الحوار وهيئة سبل التدريب للمساعدة على بناء تفاعل وقدرات الشركاء مع الحفاظ على الخبرة التقنية والعلمية على الصُّعد المحلية في مجال عدم الانتشار والحد من الأسلحة وكفالة الأمن الكيميائي والبيولوجي والنووي. ويمكن لضوابط التصدير في المملكة المتحدة وقدرات الإنفاذ أن تتيح لنا الحفاظ على نظام قوي وفعال لضوابط التصدير على الصعيد الوطني مع دعم ضوابط التصدير على المستوى الدولي.

مجموعة موردي المواد النووية

٢٨ - من خلال الوفاء بالتزاماتها في إطار مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، تسهم المملكة المتحدة، في خفض الانتشار النووي إلى الحد الأدنى مع ضمان أن تصبح الدول المستحقة قادرة على الوصول إلى التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وتنفذ المملكة المتحدة ضوابط استراتيجية فعالة في ما يتعلق بالتصدير بالنسبة لعمليات النقل النووية. بما يتفق مع قوائم مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر. ويتم تقييم الصادرات ذات الصلة على أساس معايير تصاريح التصدير الموحدة للاتحاد الأوروبي ومعايير الإذن بتصدير الأسلحة الوطنية والسياسات المعلنة لحكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بضوابط التصدير. وثمة نظام حازم للإنفاذ يستند إلى نظام ضوابط التصدير لعام ٢٠٠٨ ومن شأنه ردع المحاولات الرامية إلى مخالفة الضوابط كما يساعد على تيسير عمليات النقل المشروعة.

٢٩ - كما تعمل المملكة المتحدة على تقديم الدعم الفعال لأعمال مجموعة الموردين ولجنة زانغر. وقد أسهمت المملكة المتحدة في إتاحة الخبرة التقنية الواسعة النطاق للاستعراض الأساسي الذي استغرق ثلاث سنوات وأجرته مؤخراً مجموعة موردي المواد النووية لقوائمها المتعلقة بالضوابط، وهي تواصل هذا الأمر من خلال فريق الخبراء التقنيين الذي تم إنشاؤه مؤخراً. بما يكفل أن تعكس قوائم الرقابة المذكورة أعلاه حقيقة الأخطار المتغيرة التي تهدد

بالانتشار. ونحن نشارك أيضاً في طرح معلومات التصريح والإنفاذ مع الحكومات المشاركة معنا سواء في اجتماعات مخصصة أو في الاجتماعات المتعلقة بالتصريح والإنفاذ وتبادل المعلومات.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٢ أعدت المملكة المتحدة ورقة عمل بعنوان "الممارسات الجيدة من أجل المعايير المشتركة لدعم جهود المجتمع الدولي في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل". وقد جرى إقرارها في اجتماع الفريق الاستشاري الحادي والثلاثين ثم نشرها بعد ذلك بوقت قصير على الموقع الشبكي العام لمجموعة موردي المواد النووية. وهذه الورقة تعترف بالدور المهم الذي يمكن أن يقوم به القطاع التجاري المتنوع في دعم الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد ساندت المملكة المتحدة الأنشطة الإعلامية التي قامت بها مجموعة موردي المواد النووية مع الحائزين الجدد على التكنولوجيا.

٣١ الأمن النووي

٣١ - يتسم نظام الأمن في المملكة المتحدة بالنسبة إلى الصناعة النووية المدنية بالقوة والفعالية، كما أنه يلي بصورة كاملة المعايير الدولية. وتقوم ترتيبات الأمن على أساس مبادئ النهج المتدرج والدفاع المتعمق فضلاً عن كونها خاضعة للاستعراض الدائم.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٠ أودعت المملكة المتحدة وثائق تصديقها على تعديل ٢٠٠٥ للاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية. وبرغم أن تعديل ٢٠٠٥ لم يدخل بعد حيز النفاذ إلا أن المملكة المتحدة لديها بالفعل تشريعات تؤدي إلى تنفيذه.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٣ قامت المملكة المتحدة بتوسيع نطاق لوائح التنظيم الأمنية بما يغطي المواقع النووية المدنية قيد التشييد، مع مراعاة برنامج البناء النووي الجديد للمملكة المتحدة. وكانت التشريعات قد عملت في السابق على تنظيم مواقع التشغيل النووية المدنية، وصدر توجيه منقح إلى دوائر الصناعة من جانب الجهة القائمة بتنظيم اللوائح النووية بالمملكة المتحدة وهي مكتب التنظيم النووي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وجاء ذلك بمثابة خطوة رئيسية نحو وجود إطار تنظيمي مضطرد التركيز على تحقيق النتائج الهادفة لتحقيق الأمن في مجال الصناعة النووية المدنية. ومع نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أصبحت جميع المباني النووية الخاضعة لتنظيم المكتب المذكور أعلاه بحيث تتبع معايير نموذج الشروط الموضوعية الوطنية بما يجعلها تمثل إلى خطط أمن المواقع النووية التي تم إقرارها.

أمن المعلومات النووية

٣٤ - دعت المملكة المتحدة إلى الاهتمام بضرورة تأمين المعلومات النووية الحساسة ضمن إطار قمة الأمن النووية والشراكة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الخصائص الرئيسية لثقافة ممتازة في مجال الأمن النووي

٣٥ - في عام ٢٠١٢ أنشئ فريق فرعي ثلاثي (يضم ممثلين من مكتب التنظيم ودوائر الصناعة والحكومة) للتوصل إلى فهم أفضل للخصائص التي تتسم بها ثقافة أمن ممتازة ومن ثم للوقوف على هذه الثقافة وتدوينها. ويتمثل ناتج هذا العمل في وثيقة توجيه^(٤) تم نشرها في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وهذا الدليل يطرح الخصائص الرئيسية التي تقتضيها ثقافة أمنية ممتازة وبحيث يوافق كل طرف بالمطلوب من أجل التوصل إلى هذه الثقافة. على أن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا الدليل ليست ملزمة وإن كان يُقصد بها تنوير وتعزيز فهم الأسلوب الذي يتيح للأطراف كافة (المكتب والصناعة والحكومة) إمكانية التنفيذ من أجل تلبية الغاية المنشودة.

الدائرة الاستشارية الدولية للحماية المادية

٣٦ - كانت المملكة المتحدة هي الأولى بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي رحبت ببعثة الدائرة الاستشارية الدولية للحماية المادية. وقد زار فريق لهذه البعثة الموقع النووي المدني في سلافيلد وميناء بارو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وخُصص إلى أن حالة الأمن النووي المدني راسخة. وحدد الفريق كثيراً من أمثلة الممارسة الجيدة ضمن إطار نظام الأمن النووي المدني وأصدر عدداً من التوصيات القيّمة. وفي آذار/مارس ٢٠١٤ دعت حكومة المملكة المتحدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيفاد بعثة متابعة في هذا الصدد إلى المملكة المتحدة فيما تقدّم المملكة المتحدة خبراء الأمن المشاركين في عدد من البعثات الخارجية العاملة في هذا المضمار.

٤' المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٣٧ - تواصل المملكة المتحدة دعم مبدأ المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وعلى نحو ما سبق ذكره في عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠ فنحن نعترف بالدور الذي يمكن لضمانات الأمن السلمي أن تقوم به في تدعيم نظام عدم الانتشار وفي تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

(٤) <https://www.nuclear.nacademy.co.uk/system/files/0034%20Spooner%20Security%20Culture%20Leaflet.pdf>

المناطق القائمة بالفعل

٣٨ - وقّعت المملكة المتحدة وصدّقت حتى الآن على البروتوكولات المتصلة بمعاهدة تلاتيللكو (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ومعاهدة راروتونغا (جنوب المحيط الهادئ) ومعاهدة بلندابا (أفريقيا): وعلى ذلك فهناك ٧٤ دولة أصبح لديها بالفعل بروتوكولات تنطوي على ضمانات ملزمة قانونياً بالأمن السليبي ومقدمة من جانب المملكة المتحدة. ونحن نؤيد أيضاً الإعلانات السياسية الموازية التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإضافة إلى منغوليا فيما يتعلق بحالة خلو البلد المذكور من الأسلحة النووية.

منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية

٣٩ - سوف نواصل متابعة توقيع البروتوكولات المتعلقة بالمناطق الراهنة الخالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك سبيلاً عملياً لتدعيم ضماناتنا القائمة بالفعل في مجال الأمن السليبي. وعلى ذلك ترحب المملكة المتحدة بالتوقيع المرتقب من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وبموجب هذا البروتوكول تقوم الدول المذكورة بتوسيع الضمانات القانونية الملزمة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي من أطراف معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى مع عدم المساهمة في أي فعل يشكّل انتهاكاً للمعاهدة المذكورة أو بروتوكولها. وتأمل المملكة المتحدة في تصديق البروتوكول بنهاية عام ٢٠١٤.

منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية

٤٠ - ستواصل المملكة المتحدة جنباً إلى جنب مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية مشاركة الدول الأطراف للتوصل إلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بما يتيح توقيع بروتوكول مرتبط بتلك المعاهدة في المستقبل القريب.

منطقة الشرق الأوسط الخالية من أسلحة الدمار الشامل

٤١ - ما زالت المملكة المتحدة ملتزمة بتنفيذ قرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وهي أحد مقدمي مشروع ذلك القرار، ومن ثم فهي تعمل جاهدة على مواصلة الخطوات العملية المتفق عليها في عام ٢٠١٠. ونحن نتطلع إلى عقد مؤتمر شامل معني بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى فور موافقة دول المنطقة على اتخاذ الترتيبات العملية بشأن هذا

المؤتمر. وسوف نواصل العمل مع جميع دول المنطقة ومع رفاقنا الداعين لعقد المؤتمر المذكور ومع الطرف الميسر لهذا الانعقاد وهو السفير لاجافا لتشجيع التقدم الذي يوصل إلى بلوغ هذا الهدف المشترك.

٥٥ مسائل الالتزام والقضايا الأخرى ذات الصلة

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤٢ - ما برحت المملكة المتحدة تؤيد تأييداً كاملاً جميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والبيان الرئاسي المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الصادر غداة إطلاق التابع الاصطناعي بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ومازلنا ندعم فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أعماله، وقد قدمنا تقارير إلى الفريق المذكور عن انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للجزاءات. وفي هذا الشأن يتواصل تنفيذ أعمالنا في تعزيز الوعي بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي تشجيع هذا التنفيذ. كما موّلت المملكة المتحدة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية من أجل تنظيم حلقات عمل في شراكة مع فريق الخبراء من أجل تعزيز الوعي بجزاءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشجيع التنفيذ على مستوى القطاعين العام والخاص على السواء. وفي عام ٢٠١٣ عُقدت في هذا الخصوص حلقات عمل في أفريقيا جنوبي الصحراء وفي الشرق الأوسط وفي هونغ كونغ. ونحن نخطط لمواصلة هذا العمل.

٤٣ - على أن المملكة المتحدة ليست عضواً في محادثات الأطراف الستة ولا نحن نسعى للمشاركة في المناقشات الدائرة في هذا الشأن. ومع ذلك فنظراً لخطورة البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأمن الدولي فنحن ما زلنا على صلات وثيقة مع جميع الأطراف. وقد أوضحنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها إذا ما أقدمت على الإمعان في الاستفزات فإن المجتمع الدولي سوف يردّ بصورة حازمة. ومع ذلك فقد كنا واضحين أنه إذا ما اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات عملية لحل المسألة النووية فلسوف تكون هناك استجابة بناءة.

٥٦ المساهمات الأخرى إزاء عدم انتشار الأسلحة النووية

جمهورية إيران الإسلامية

٤٤ - ما زالت المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء طبيعة البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ومع ذلك فنحن ملتزمون بالتماس حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وقد

اعتمدت المملكة المتحدة استراتيجية مزدوجة المسار بحيث تجمع بين الضغط والتعامل فيما أيدنا القرارات الستة الصادرة عن مجلس الأمن التي تحظر على جمهورية إيران الإسلامية جميع عمليات إعادة المعالجة والتعامل مع الماء الثقيل وما يتصل بذلك من عمليات التخصيب وأحدثها قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠) الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وما زلنا نناشد جمهورية إيران الإسلامية أن تمتثل بصورة كاملة بإزاء الالتزامات المطروحة بموجب قرارات مجلس الأمن، كما نهيّب بجميع الدول أعضاء الأمم المتحدة أن تنفذ قرارات مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً. ونحن ندعم بصورة فعالة أعمال فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية إيران الإسلامية. وقد نفذنا جزاءات الاتحاد الأوروبي المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية التي تتجاوز هذه التدابير. وبالإضافة إلى ذلك فقد اضطلعت المملكة المتحدة بدور فعال في مفاوضات الدول الحائزة الخمس + ١ مع إيران، كما نرحّب باتفاق خطة العمل المشتركة بين الأطراف 3 + E3 وجمهورية إيران الإسلامية في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٣ فضلاً عن المشاركة الملموسة من جانب البلد المذكور في المحادثات الرامية إلى التوصل لاتفاق شامل في هذا الخصوص.

٤٥ - وتشارك المملكة المتحدة ما يساور الوكالة الدولية للطاقة الذرية من "شواغل خطيرة" بشأن الأبعاد العسكرية الممكنة للبرنامج النووي الإيراني باعتبار أن المعلومات الموثوقة المتاحة لها توضح أن البلد المذكور نفذ أنشطة "تتصل بتطوير جهاز نووي". وباعتبارها عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقد أيدت المملكة المتحدة قرارين صادرين عن مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وهما يشددان على أنه أصبح من اللازم على جمهورية إيران الإسلامية وعلى الوكالة تكثيف حوارهما لحل جميع القضايا الجوهرية المعلقة. وما زلنا نؤيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها المتواصلة بغير هوادة من أجل معالجة هذه القضايا كما نرحّب بالاتفاق على بيان مشترك صادر بشأن إطار للتعاون بين إيران والوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حيث وافقت إيران على حلّ جميع القضايا المعلقة مع الوكالة. وما زلنا نناشد جمهورية إيران الإسلامية أن تتعامل بصورة كاملة مع مضمون جميع الشواغل المعلقة التي تراود الوكالة بما في ذلك منحها إمكانية الوصول إلى جميع المواقع والمعدات والأشخاص والوثائق اللازمة.

الشراكة العالمية

٤٦ - تسدي المملكة المتحدة مساهمة رئيسية إلى مجموعة الشراكة العالمية الثمانية لمناهضة نشر أسلحة ومواد الدمار الشامل وكجزء من تولي المملكة المتحدة رئاسة مجموعة الثمانية في عام ٢٠١٣. وفي إطار رئاسة المملكة المتحدة، أنشأت المجموعة المذكورة الآليات الرامية

للتوصل إلى اتساق أفضل بين أموال وخبرات الشراكة العالمية وبين الشروط الأمنية المحددة مع تحسين التنسيق بين المشاريع وعمليات التنفيذ. وقد عقدنا فعالية إعلامية للتواصل مع ١٥٤٠ من خبراء اللجان لتشجيع عمليات الإبلاغ العالمية الشاملة من جانب الدول (كما يتفق مع الالتزامات الواردة في القرارات). ومن عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٢ التزمت المملكة المتحدة بتقديم ما يزيد على ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني لتمويل مشاريع الشراكة العالمية.

٤٧ - وتتم أكبر مساهمة من جانب المملكة المتحدة إلى الشراكة العالمية من خلال البرنامج العالمي للحد من التهديدات. ونحن نعمل على تنفيذ البرامج التي ينطوي عليها البرنامج المذكور الذي يهدف إلى:

- تحسين أمن المواد الانشطارية؛
- تخفيض عدد المواقع التي تضم مواد نووية وإشعاعية حساسة مع تحسين أمن المواقع المتبقية؛
- الحد من المخاطر الناجمة عن انتشار الخبرات والمواد البيولوجية؛
- منع الإرهابيين من الحصول على المعلومات والخبرة المتصلة بالانتشار.

نظام إقرار التكنولوجيا الأكاديمية

٤٨ - في المملكة المتحدة يعد نظام إقرار التكنولوجيا الأكاديمية مسؤولاً عن وقف انتشار المعارف والمهارات من البرامج الأكاديمية مما يمكن استخدامه في نشر أسلحة الدمار الشامل وسبل إيصالها.

٤٩ - وتتحمل المؤسسات الأكاديمية تعهداً إلزامياً بالامتثال لشروط منح التأشيرات إلى المملكة المتحدة، فيما يعد الحصول على شهادة في إطار النظام المذكور شرطاً بالنسبة لجميع الطلاب الذين يتقدمون للحصول على تأشيرات دارسين ويقصدون إلى دخول المملكة المتحدة أو البقاء فيها لمدة تزيد على ستة أشهر لإجراء دراسات عليا أو بحوث في بعض المواضيع المحددة.

الفرع ثالثاً: الإفادة عن التدابير الوطنية المتصلة باستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية

١٩٦ تعزيز الاستخدامات السلمية

٥٠ - تدعم المملكة المتحدة بصورة كاملة الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في استخدامات الطاقة النووية المدنية في الأغراض السلمية. بموجب معاهدة عدم الانتشار وفي إطار ثقافة من الانفتاح والشفافية والثقة، وتؤمن بالإتاحة المسؤولة والآمنة والسليمة للطاقة النووية المدنية على صعيد العالم بأسره، شريطة أن تكون الدولة ملتزمة بشروط عدم الانتشار على نحو ما تقضي به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٥١ - ونحن نلاحظ الطلب المتزايد على الطاقة النووية المدنية مؤكدين على ما تنطوي عليه من إمكانيات فيما يتصل بالتصدي لتغير المناخ وإتاحة أمن الطاقة. فضلاً عن ذلك ندعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة وفي التعامل مع التطبيقات الحيوية في غير مجالات الطاقة ومنها مثلاً الطب النووي والزراعة والصناعة.

التطورات الحاصلة في مجال الطاقة النووية المدنية

٥٢ - تسلّم المملكة المتحدة بأهمية الطاقة النووية المدنية باعتبار أن الطاقة النووية المدنية تيسرّ بدهاءة أمر الحاجة إلى التوازي مع الأشكال الأخرى المنخفضة الكربون في مجال توليد الكهرباء. وكانت المملكة المتحدة واضحة على أساس أن الطاقة النووية المدنية سوف تشكل جزءاً رئيسياً من مستقبلنا فيما يتصل بخليط الطاقة من الكربون المنخفض، وهي تتيح لنا سبيلاً فعالاً من حيث التكاليف لبلوغ أهدافنا الملزمة قانونياً من حيث المحتوى الكربوني. كما أن التزام المملكة المتحدة إزاء الطاقة النووية المدنية يتضح من واقع الخطوات التي تم اتخاذها في السنة الماضية فيما يتعلق ببرنامج البناء الجديد في المملكة المتحدة، وهو ما يتم بدون إعانات دعم من جانب الحكومة فيما يتواصل العمل بشأنه من أجل تأمين ما يحتاج إليه الأمر من استثمارات تجارية طويلة الأجل.

الاستراتيجية الصناعية النووية

٥٣ - اتخذت المملكة المتحدة خطوات عديدة على مدار السنة الماضية لمواصلة جهودنا في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد نشرنا الاستراتيجية الصناعية النووية في آذار/مارس ٢٠١٣ فحدّدت أولويات الحكومة والصناعة من حيث العمل جنباً إلى جنب في إطار شراكة طويلة الأجل. وهي تهدف إلى إتاحة المزيد من الفرص أمام النمو الاقتصادي

وإيجاد فرص العمل من خلال الحصول على نصيب متزايد من جميع جوانب السوق النووية المدنية. ومن النقاط الرئيسية في الاستراتيجية المذكورة ما جاء متمثلاً في استحداث مجلس الصناعة النووية الذي يجمع على صعيد واحد سائر اللاعبين الرئيسيين عبر سلسلة الإمداد النووية المدنية. وسوف يتولى المجلس النظر في عدد من القضايا التي لا غنى عنها في نجاح قطاعنا النووي المدني مستقبلاً: المهارات، التجارة والاستثمار وقدرات قطاع الأعمال ثم الأسلوب الذي ينظر به الجمهور إلى الصناعة النووية المدنية.

قانون الطاقة

٥٤ - تسلّم حكومة المملكة المتحدة كذلك بأهمية وجود إطار تنظيمي مستقل وحازم فضلاً عن الالتزام بأرفع معايير التنظيم النووي المدني. ولهذا الغاية شرعت في اتخاذ الخطوات التي من شأنها تعزيز الإطار التنظيمي النووي المدني بالمملكة المتحدة بما يكفل له أن يظل عند المستوى العالمي وأن يتمتع بالمرونة التي تتيح له التصدي لتحديات المستقبل. وقانون الطاقة الذي حاز الموافقة الملكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ يضم أحكاماً تهدف إلى إنشاء مكتب التنظيم النووي (تم إنشاؤه في عام ٢٠١١) ليصبح الجهة المستقلة ذاتياً والقائمة بأمر التنظيم. وهذا المكتب يجمع على صعيد واحد المهام المتصلة بالمجال النووي المدني ما بين السلامة والأمن وتنفيذ الضمانات ونقل المواد الإشعاعية إضافة إلى جوانب الصحة والسلامة في المواقع النووية المدنية. وقد بدأ المكتب عمله باعتباره هيئة مستقلة بتاريخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

مذكرات التفاهم

٥٥ - تحرص حكومة المملكة المتحدة على دعم الصلات التي تربط بين المملكة المتحدة وسائر البلدان حول العالم بغية تعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية. وقد أصدرنا العديد من الإعلانات التي ترددت أصداؤها في هذا المضمار خلال السنة الماضية بما في ذلك توقيع مذكرات التفاهم مع بلدان متعدّدة حيث تم التركيز على أمور شتّى من بينها رسم الإطار الاستراتيجي للتعاون فيما يتصل بالاستثمار والتكنولوجيا والتشييد والخبرة في مجال الطاقة النووية المدنية مع استكشاف فرص التعاون الثنائي.

٥٦ - وتستخدم حكومة المملكة المتحدة عدة آليات يتم من خلالها التعاون في مجال الطاقة المدنية النووية وتمكين القيام به بما في ذلك اتفاقات التعاون ومذكرات التفاهم النووية. وبالإضافة إلى الاتفاقات الثنائية فنحن نمثل كذلك طرفاً في اتفاقات التعاون على مستوى الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وأنشطتنا في هذا المجال توضّح غاية جلية تتوخّاها المملكة المتحدة للعمل مع بلدان متنوعة عبر نطاق من الأنشطة المهمة المتصلة بالطاقة النووية المدنية.

وما زلنا في حوار مع العديد من الدول الأخرى فيما يتصل بسُبل التعزيز الثنائية للتعاون في مجال الطاقة النووية المدنية.

الضمان المتعلق بالوقود النووي

٥٧ - تؤيد المملكة المتحدة كاملاً الخطوات المتخذة لإيجاد قائمة من الضمانات العملية وذات المصدقية في مجال الإمداد بالوقود بما يتيح لدولة نووية جديدة أن تتجنّب الحاجة إلى تطوير تكنولوجيات باهظة ومعقدة من أجل عمليات التخصيب التي تتم على صعيدها. والاقتراح الذي طرحته المملكة المتحدة في مجال ضمان الوقود النووي يمثل استجابة إزاء طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتباع نهج نووية متعدّدة الأطراف وقد اتخذ مجلس محافظي الوكالة في آذار/مارس ٢٠١١. ويمثّل ذلك نهجاً عملياً يضمن أن يتاح للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار سُبُل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية المدنية فيما تلتزم بمعايير رفيعة من حيث السلامة والأمن وعدم الانتشار. وتنظر المملكة المتحدة إلى المقترحات السالفة الذكر باعتبارها تكميلية وتأمل في أن تصبح الدول قادرة على انتقاء المقترحات التي تسهم على أفضل وجه في التوصل إلى خليطها من الطاقة.

٢٠٠ المساعدة التقنية المقدمة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى دولها الأعضاء

٥٨ - المملكة المتحدة ملتزمة بدعم برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تدلّل على ذلك بسداد مساهماتنا إلى صندوق البرنامج المذكور بصورة فورية وكاملة وعلى أساس سنوي. ونحن مشاركون في المناقشات الجارية المتعلقة ببرنامج التعاون التقني وحريصون على ضمان استمراره من أجل النهوض بالأعمال الحيوية التي يضطلع بها بكل ما تنطوي عليه من إمكانيات.

٥٩ - والمملكة المتحدة طرف مساند بصورة كاملة للمساهمة التي يؤدّيها برنامج التعاون التقني من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن الأعمال الإيجابية التي يمكن أن يحققها البرنامج المذكور لا ينبغي التهورين من شأنها، في ضوء ما قدّمه من العديد من المساهمات الإيجابية إلى الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية ذات الصلة في كثير من البلدان حول العالم.

٦٠ - كما تعمل المملكة المتحدة حالياً على تشجيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تواصل ضمان الثمار "المستدامة" العائدة من أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج في برنامج التعاون التقني فضلاً عما يضمه البرنامج المذكور من عناصر المساءلة والشفافية والتأزر.

٣٣ السلامة النووية والمسؤولية النووية المدنية

٦١ - تؤيد المملكة المتحدة بقوة الجهود الدولية المتناسقة الرامية إلى مواصلة تحسين السلامة النووية عبر الكرة الأرضية. وكجزء من التزامنا بالتوصل إلى معايير رفيعة بشأن السلامة النووية تهدف المملكة المتحدة إلى التدليل على دور قيادي تضطلع به من أجل الوفاء بالتزاماتها كطرف متعاقد في صكوك السلامة النووية الدولية ذات الصلة ومنها مثلاً اتفاقية السلامة النووية، والاتفاقية المشتركة المعنية بتصريف الوقود المستهلك والنفائات الإشعاعية. وبصورة خاصة فنحن نضطلع بدور قيادي في اقتراح التدابير الممكن اتخاذها لدعم الاتفاقية المتعلقة بعمليات استعراض النظراء للسلامة النووية.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك فما زالت المملكة المتحدة طرفاً متعاقداً في اتفاقية باريس بشأن مسؤولية الطرف النووي الثالث واتفاقية بروكسل التكميلية منذ عقد الستينيات من القرن العشرين. وهاتان الاتفاقيتان تم تنقيحهما بواسطة بروتوكولات للتعديل في عام ٢٠٠٤ وما زالت المملكة المتحدة ملتزمة بتنفيذ التغييرات والخطط الرامية إلى وضع تشريعات في هذا الشأن في عام ٢٠١٤.

٦٣ - وتشجّع المملكة المتحدة تشجيعاً فعالاً جميع الدول التي لديها برامج نووية مدنية، أو الدول التي تفكر في تطوير واحد من تلك البرامج، على الانضمام إلى نظام للمسؤولية النووية وأن تصبح أطرافاً متعاقدة في الصكوك الدولية ذات الصلة ولا سيما اتفاقية السلامة النووية والاتفاقية المشتركة.

٤٤ قضايا أخرى ذات الصلة

٦٤ - لا توجد مادة إضافية.

أية إجراءات أخرى متخذة لتنفيذ و/أو تدعيم معاهدة عدم الانتشار.

٦٥ - لا توجد مادة إضافية.